Assadissa 4 A_2013 10/17/13 12:54 PM Page 62

إدارة شؤون التوظيف في التعليم الرسمي وآثارها على نوعية التعليم

عدنان الأمين
أستاذ في العلوم التربوية

مقدّمة

إنّ الدور الذي تلعبه الدولة في شؤون التعليم، وأي شؤون عامة أخرى، يقوم عادة على مبدأين: توفير العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين ورفع مستوى الرأسمال الإنساني على المستوى الوطني. وهذان الأمران يعجز عنهما السوق وحده، وتعجز عنهما الجماعات السياسية وحدها. وفي هذا السياق تنشئ الدولة مدارسها وتضع، في الوقت نفسه، القوانين الناظمة لشؤون التعليم في القطاعين العام والخاص.

هذان المبدآن يفترضان أنّ سياسة الدولة في التوظيف يجب أن تقوم على تكافؤ الفرص والاستحقاق، وعلى رفع المستوى التعليمي للمواطنين، لاسيما في زمن ما يسمى بالمجتمع القائم على المعرفة.

ما نود أن نبينه هنا أن سياسة تعيين المعلمين وإدارة شؤون التعليم الرسمي في لبنان خلال السنوات الأخيرة قامت على تطويع التشريع لصالح جماعات الضغط الشخصية والسياسية، بما يطيح بحقوق الكثير من الطلبة بالحصول على فرص تعليم جيّد ويؤدي إلى تدهور المستوى التعليمي الإجمالي في لبنان.

المشكلة

في السنوات العشر الأخيرة تزايدت أعداد الطلبة في التعليم الخاص، فيما تناقصت أعداد الطلبة في التعليم الرسمي. وإذا ما ظلّت السياسة التربوية على حالها سوف يصبح عدد طلبة القطاع الرسمي في غضون خمس سنوات مساوياً لما كان عليه قبل ٢٢ عاماً.

التراجع أصاب جميع مراحل التعليم في القطاع الرسمي على حدّ سواء. وإذ بلغت حصة هذا القطاع الإجمالية ٣٩٪ عام ٢٠٠١، ولكنها ما لبثت أن تراجعت إلى ٣٠٪ عام ٢٠١٢. التعليم الابتدائي خسر أكثر من ١٠ نقاط مئوية بين هذين العامين ووصلت حصّته إلى ٢٦٪ فقط، وفي المقابل فإن التعليم المتوسط خسر ١٣ نقطة. وحده التعليم الثانوي الذي خسر ثماني نقاط مئوية ما زال يستقطب اليوم ٤٧٪ من طلبة هذه المرحلة.

وعلى الصعيد المناطقي، عمّ التراجع جميع المحافظات من دون استثناء، لكن محافظات الشمال (٤٦٪) والجنوب (٤١٪) والنبطية (٣٨٪) ما زالت في عام ٢٠١٢ ذات معدّلات التحاق بالتعليم الرسمي أعلى من المعدل الوطني (٣٠٪) فيما تدنّت معدّلات بيروت وجبل لبنان. واللافت أن بيروت ظلّت تشهد تزايداً في الطلب على التعليم الرسمي حتى فترة قريبة، ثم عادت وسارت على المنوال العام للتراجع.

Assadissa 4 A_2013 10/17/13 12:54 PM Page 63

هذا التراجع في عدد طلبة التعليم الرسمي لا يعزى إلى التناقص في عدد السكان فقط. فقد بلغ عدد السكان في عمر التعليم العام (أي ٦-١٨ سنة) ١،١٢٢ مليون نسمة عام ٢٠٠١، وارتفع إلى ١،١٤٩ مليون عام ٢٠٠٧، ثم تراجع قليلاً إلى ١،٠٦٨ مليون في عام ٢٠١٢. وكلّها أرقام تقديرية[1]. نسبياً، ارتفع العدد من ١٠٠ عام ٢٠٠١ إلى ١٠٢٪ عام ٢٠٠٧، وانخفض إلى ٩٥٪ عام ٢١٠٢. أي أن السكان ازدادوا قليلاً في السنوات العشر الماضية ثم عادوا ونقصوا قليلاً. بالمقابل، نقص عدد طلبة القطاع الرسمي بصورة مستمرة خلال السنوات العشر الماضية وازداد عدد طلبة القطاع الخاص بصورة مستمرة في الفترة نفسها. ولو جمعنا عدد الطلبة في القطاعين معاً لوجدنا أن مجموع طلبة التعليم العام ارتفع من ١٠٠ إلى ١٠١ خلال السنوات العشر الماضية. لكن التناقص القليل للسكان تصاحب مع ارتفاع للطلب السكاني على التعليم وانخفاض نسب الامتناع عن الالتحاق بالتعليم. النتيجة النهائية أن القطاع الرسمي وحده هو الذي تراجع من ١٠٠ إلى ٧٨,٥.

سياسة تعيين المعلمين وإدارة شؤون التعليم الرسمي في لبنان خلال السنوات الأخيرة قامت على تطويع التشريع لصالح جماعات الضغط الشخصية والسياسية، بما يطيح بحقوق الكثير من الطلبة

الشكل رقم (١)

تطور نسبة طلبة التعليم الرسمي بحسب المحافظة

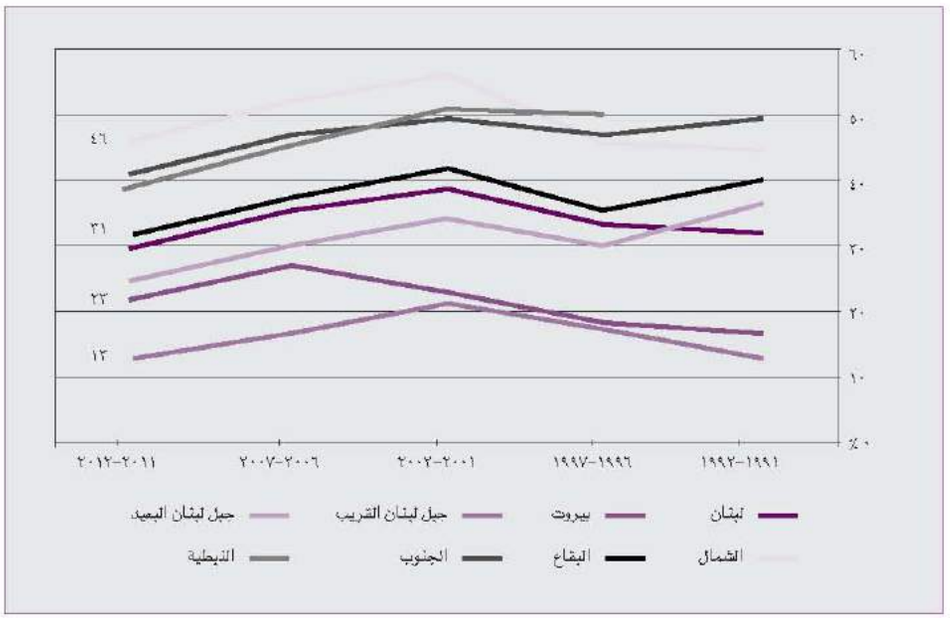

(١) http://stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/tableView.aspx

Assadissa 4 A_2013 10/17/13 12:54 PM Page 64

الشكل رقم (٢)

معدل الزيادة في عدد الطلبة والسكان

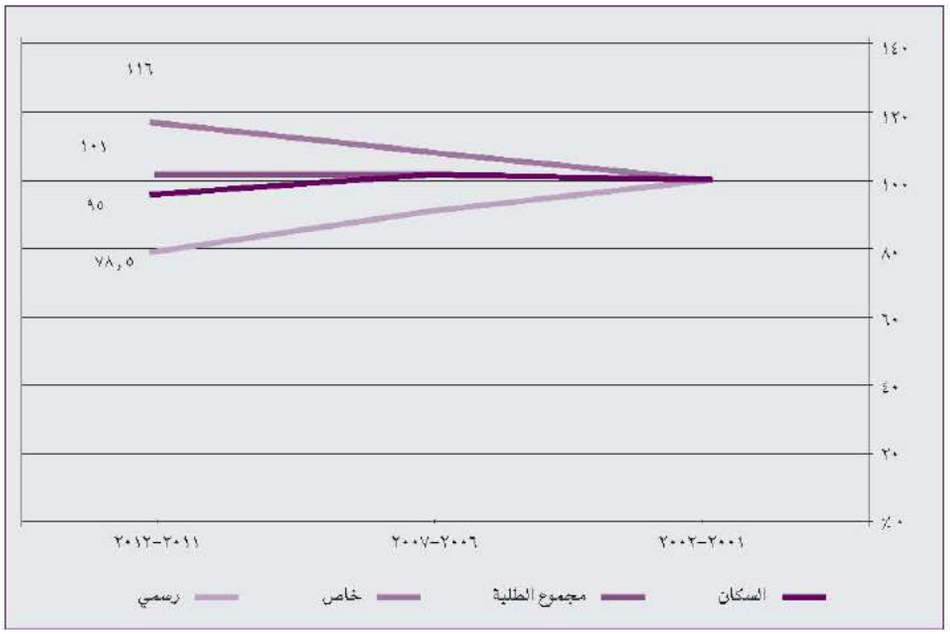

ماذا حدث ابتداءً من عام ٢٠٠١؟

كان يفترض أن يكون عام ٢٠٠١ نقطة انطلاق التعليم العام في لبنان بعد أن أُنجزت معظم بنود خطّة النهوض التربوي، التي أقرّها مجلس الوزراء عام ١٩٩٤. ففي عام ١٩٩٥ صدرت الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان. وفي عام ١٩٩٧ أُنجزت وثيقة مناهج التعليم الجديدة التي أحدثت مجموعة كبيرة من التغيّرات مقارنة بالمناهج السابقة، منها فلسفة التعليم بالأهداف (العامة والخاصة والإجرائية)، والتقييم بالكفايات، والتعليم النّاشط، وإدخال اللّغة الأجنبية الثانية ابتداءً من المرحلة المتوسطة، وإدخال مواد التكنولوجيا والمعلوماتية، الخ.

وخلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ كان العمل جارٍ على قدم وساق لإنجاز الكتب المدرسية الجديدة طبقاً للمناهج الجديدة، وعلى تدريب عدد هائل من المعلّمين ربما وصل إلى ثلاثين ألف معلم ومعلمة، معظمهم من التعليم الرسمي.

جرى في عام ٢٠٠١ تعطيل تنفيذ خطّة النهوض التربوي مع ايقاف العمل بمناهج التاريخ التي كانت قد صدرت بشكل مستقل عن وثيقة المناهج، وسُحبت كتب التاريخ التي وضعت حتى تاريخه من التداول. كما أن عملية تقييم المناهج الجديدة التي انطلقت في عام ٢٠٠٠ بتكليف من وزارة التربية، وبإشراف مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية لم تعد مرغوبة، فلمّا أُنجزت الدراسة نهائياً في عام ٢٠٠٣، لم تكن الوزارة في وارد النظر في نتائجها.

Assadissa 4 A_2013 10/17/13 12:54 PM Page 65

يمكن القول إن سياقاً جديداً للسياسة التربوية انطلق في هذه الفترة. ويحتاج فحص مكوّنات هذه السياسة إلى بحث مطوّل. نكتفي بالقول هنا إن من أبرز أركان هذه السياسة الجديدة كان أسلوب تعيين المعلمين، الذي شكل قطعاً كلياً مع سياسة تعيين المعلمين الرسميين المعتمدة منذ الاستقلال. السياسة الجديدة شُرّعت عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وهي ما زالت سارية المفعول إلى يومنا هذا، مع أنه مرّ على وزارة التربية منذ عام ٢٠٠٠ إلى اليوم ثمانية وزراء تربية وتعليم عالٍ، وست رؤساء حكومات ورئيسان للجمهورية.

سياسة جديدة لتعيين المعلمين وتأثيراتها

عالجنا هذا الموضوع بالتفصيل في دراسة نشرت في عام ٢٠٠٢[٢]، ونكتفي هنا بتقديم أبرز عنصر في هذه السياسة.

كان تعيين المعلمين الرسميين في لبنان يتم استناداً إلى التخرّج من مؤسسات لإعداد المعلمين، أي دُور المعلمين وكليّة التربية. وهذا يعني استناد التعيين إلى الأهلية المهنية في التعليم (التفرّغ للدراسة في مؤسسات الأعداد والتخرّج منها) وإلى تكافؤ الفرص أمام الشباب والاستحقاق (مباراة الدخول إلى مؤسسات الإعداد).

نوعيّة التعليم في المدارس الثانوية الرسمية ما زالت جذابة ومقبولة... ويمكن أن يُعزى ذلك لعاملين إثنين المعلمين يعيّنون بناء على شهادة الإجازة... وتدار شؤون المدارس الثانوية مركزياً... ما يجعلها أكثر انضباطاً

وخلال الحرب، بدأ الالتحاق بالتعليم عن طريق التعاقد والضغوط السياسية، وكان التعاقد قبل ذلك هامشياً.

وتعتبر الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠١ فترة نزاع بين سياسة الإعداد السابقة وسياسة التعاقد الجديدة. في عام ٢٠٠١ حُسِمَ هذا النزاع لصالح التعاقد، مع صدور القانون ٣١٤ تاريخ ٢٠٠١/٤/٩ بعنوان: إعفاء بعض الناجحين في مباراة ١٩٨٧ لقبول طلاب في كلية التربية لإعداد شهادة الكفاءة من شرطي السن والمباراة، الذي صدر خلافاً لرأي مجلس الخدمة المدنية كما ورد في حيثيات القانون نفسه. وقد مارست مجموعة أشخاص تنطبق عليهم حالة المشاركة في مباراة جرت قبل ١٤ سنة ضغوطاً (سياسة) لأجل تطويع التشريع القانوني لمصلحتها.

بعد أربعة أشهر صدر القانون ٣٤٤ الذي شرّع التعيين عن طريق التعاقد وألغى عملياً نظام الإعداد في دُور المعلمين. وفتح قانون ثانٍ (رقمه ٢٨٦ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٤) الباب لغير حملة الإجازات. وهكذا أُلغي مبدأ الإعداد السابق، ولم تعد الإجازة شرطاً للتعيين، وحُصر التنافس للتعيين بين المتعاقدين. ثم جرى تشريع هذه الأمور جميعاً في قانون ثالث رقمه ٤٤٢ صدر في عام ٢٠٠٢، والذي يشكل منذ ذلك الحين إلى اليوم المرجع الذي تُحال إليه كل المباريات والتعيينات التي تمّت بعد عام ٢٠٠٢ في التعليم الابتدائي. وقد صدر قانون مشابه للتعليم الثانوي في الوقت نفسه (قانون ٢٠٠٢/٤٤١)، مع فارق وحيد أنه لا يعفي المرشحين للتعليم الثانوي من الإجازة كما يحصل في التعليم الابتدائي.

الحصيلة الأخيرة لهذه السياسة، هي تراجع في نوعية التعليم الرسمي وفي عدد المتابعين فيه وفي عدد الناجحين منه

(٢) الامين، عدنان ٢٠١٢، سياسة تعيين المتعاقدين في الوظيفة العامة في لبنان: مثال المعلمين الرسميين، مجلة **الدفاع الوطني**، عدد ٨٢، http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=33088

Assadissa 4 A_2013 10/17/13 12:54 PM Page 66

التغيّرات الحاصلة

التعاقد يتمّ عن طريق العلاقة الشخصية التي قد تحمل بعداً سياسياً، لكن التعيين سياسي. يجب أن يتكاثر المتعاقدون ويتجمّعون ويجرون اتصالات واسعة ويتحرّكون في الشارع وفي وسائل الإعلام في عمليات ضغط مستمرة حتى يحصلون على فرصة المشاركة في مباراة محصورة بهم. وهذا يتم مرّة كل بضعة سنوات. لذلك يزيد عدد المتعاقدين بصورة دائمة، وقد تراوح عددهم بين ١٢و١٣ ألف متعاقد خلال السنوات العشر الماضية. وينجم عن ذلك أنه من بين كل عشرة معلمين اليوم هناك سبعة موظفين وثلاثة متعاقدين كما تبين أعداد هؤلاء وأولئك للعام ٢٠١٢/٢٠١١.

تعتبر الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠١ فترة نزاع بين سياسة الإعداد السابقة وسياسة التعاقد الجديدة. في عام ٢٠٠١ حُسِمَ هذا النزاع لصالح التعاقد... ألغي مبدأ الإعداد السابق، ولم تعد الإجازة شرطاً للتعيين، وحُصر التنافس للتعيين بين المتعاقدين

والملاحظ أن المعيّنين من المتعاقدين يغيّرون من المعالم المهنية للهيئة التعليمية: زيادة غير المعدّين تربوياً، واستمرار النسب العالية لغير الجامعيين في التعليم الابتدائي والمتوسط (أكثر من النصف)، وتناقص في نسبة الشباب (بسبب التأخر في التعيين بعيداً عن سنوات التخرج).

التراجع أصاب جميع مراحل التعليم في القطاع الرسمي على حدّ سواء. وإذ بلغت حصة هذا القطاع الإجمالية ٣٩٪ عام ٢٠٠١، ولكنها ما لبثت أن تراجعت إلى ٣٠٪ عام ٢٠١٢. التعليم الابتدائي خسر أكثر من ١٠ نقاط مئوية بين هذين العامين ووصلت حصّته إلى ٢٦٪ فقط، وفي المقابل فإن التعليم المتوسط خسر ١٣ نقطة. وحده التعليم الثانوي الذي خسر ثماني نقاط مئوية ما زال يستقطب اليوم ٤٧٪ من طلبة هذه المرحلة

كما أنهم باتوا ينشرون جواً من التراخي في توزيع الأنصبة والمهام في المدرسة وفيها تخلّي الموظفين عن جزء من أنصبتهم، بسبب الضغوط الممارسة من أجل حصول المتعاقدين على ساعة تعاقد أو أكثر تكون بمثابة بطاقة دخول إلى مباريات التعيين عندما تحصل. ثم أن التعاقد لا يحصل طبقاً لحاجات المدارس بقدر ما يحصل طبقاً لضغوط أصحاب طلبات التعاقد. بكلام آخر أن عملية التعاقد والضغوط التي تصاحبها من الداخل والخارج سَيّست إدارة شؤون المدرسة. علماً بأن تعيين المديرين في مناصبهم ونقلهم ما زالت تحكمها الاعتبارات السياسية، ولم تجد بعد كل الوثائق التي أُنتجت والدورات التدريبية التي نُظمت في تحسين شؤون إدارة المدارس طريقها الى التنفيذ.

فقدان الثقة بالتعليم الرسمي

في هذا المناخ العام المتفاقم يبدو أن الأهل بدأوا يفقدون ثقتهم بالمدارس الرسمية، فينصرفون عنها ويذهبون بأولادهم إلى التعليم الخاص.

في هذا الوقت توفر المدارس الخاصة حتى لذوي الدخل المحدود فرص جذبٍ لهم ولأولادهم في حضن الجماعة. إنّ تحليلاً لتطور إعداد التلاميذ الملتحقين بمدارس جماعاتهم في العقد الأخير تستحق دراسةً على حدة.

أما الحصيلة الأخيرة لهذه السياسة، فهي تراجع في نوعية التعليم الرسمي وفي عدد المتابعين فيه وفي عدد الناجحين منه.

الأداء العامّ للطلبة - التقدّم الى الامتحانات الرسمية والنجاح فيها

هبط عدد مرشحي التعليم الرسمي لامتحانات الشهادة المتوسطة من ٢٤ ألفاً عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى حوالي ١٩ ألفاً عام ٢٠١١/٢٠١٢، علماً بأن المرشّحين لهذه الشهادة في القطاع الخاص زادوا عشرة آلاف طالب في الفترة نفسها. وبالتالي فإن حصة مرشحي القطاع الرسمي من مجموع المرشحين انخفضت من ٤٤٪ إلى ٣١٪ في فترة السنوات العشر الماضية.

في هذا الوقت كانت نسبة نجاح طلبة القطاع الرسمي في هذه الامتحانات أدنى أيضاً من نسبة نجاح طلبة القطاع الخاص بصورة مستمرة خلال السنوات العشر الماضية، وهو ما يعبّر بصورة مباشرة عن انخفاض نوعية التعليم في القطاع الرسمي. فمن كل عشرة طلاب في التعليم الرسمي يتقدمون إلى امتحانات الشهادة المتوسطة ينجح ٥ فقط اليوم مقابل ٧ من ١٠ في التعليم الخاص.

التعليم الثانوي الرسمي ما زال يجذب

ما يثير الاهتمام أنه بعد أن تجري عملية التمييز والاصطفاء مع نهاية المرحلة الأساسية لصالح القطاع الخاص، يحدث تحوّل في اتجاهات الطلبة نحو القطاع الرسمي. اذ يُلاحظُ أن عدد مرشحي القطاع الرسمي للشهادة الثانوية هو أكبر بكثير من الذين ينجحون في شهادة البريفيه. فقد نجح في هذه الشهادة في التعليم الرسمي ٩,٨ آلاف طالب عام ٢٠١١، لكن عدد طلاّب القطاع الرسمي الذين تقدموا إلى امتحانات الشهادة الثانوية بلغ في العام نفسه ١٦,٩ ألف طالب. صحيح أنّنا نتكلم عن فوجين مختلفين في العام نفسه لكن الفرق الكبير بين الرقمين، والذي يساوي سبعة آلاف طالب، يدل على ما يلي: أن طلاّباً من القطاع الخاص يتّجهون بعد النجاح في الشهادة المتوسطة إلى المدارس الثانويّة الرسميّة. وهذا معناه أن نوعية التعليم في المدارس الثانوية الرسمية ما زالت جذابة ومقبولة، وأن كلفة الدراسة في التعليم الثانوي الخاص تصبح عبئاً على الأهل، فما أن يتأكدوا من أنّ أبناءهم وبناتهم تجاوزوا عقدة البريفيه، وصارت طريق التعليم الثانوي مفتوحةً أمامهم بكلفة قليلة، حتى يبادرون إلى إلحاق أولادهم بالمدارس الثانوية الرسمية.

"يزيد عدد المتعاقدين بصورة دائمة، وقد تراوح عددهم بين ١٢و١٣ ألف متعاقد خلال السنوات العشر الماضية من بين كل عشرة معلمين اليوم هناك سبعة موظفين وثلاثة متعاقدين"

إن الفرق في نوعيّة التعليم بين مرحلتيّ التعليم الأساسي والثانوي في القطاع الرسمي يمكن أن يُعزى لعاملين اثنين. الأوّل، أنّ المعلمين يعيّنون في المرحلة الثانوية بناء على شهادة الإجازة (بينما يتم التخلي عن شرط الإجازة في التعليم الأساسي). ثم أنّ الناجحين في المباراة يتدرّبون في الجامعة (كلية التربية) ويحصلون منها أحياناً على شهادة الكفاءة في التعليم الثانوي، وهذا لا يحصل مع المعلمين الابتدائيين (الذين يعلّمون في التعليم الأساسي). العامل الثاني يتعلق بإدارة شؤون كل من مدارس التعليم الأساسي من جهة والمدارس الثانوية من جهة أخرى. الأولى تتوزع إدارتها بين الإدارة المركزية والمناطق، بينما تُدارُ الثانية مركزياً من قبل مديريّة التعليم الثانوي بصورة مباشرة، ما يجعلها أكثر انضباطاً. هذه الفروق تشير إلى أهمية وأثر كيفية إدارة شؤون المدارس على نوعية التعليم.

Assadissa 4 A_2013 10/17/13 12:55 PM Page 68

مع التحرّك باتجاه القطاع الرسمي في المرحلة الثانويّة يرتفع عدد الطلاب فيه وتزيد نسبة الطلبة ذوي الأداء الجيّد، فتتغير صورة الترشح لامتحانات المرحلة الثانوية مقارنة بالمرحلة المتوسطة. صحيح أن عدد المرشحين في القطاع الرسمي يبقى أدنى من عدد مرشحي القطاع الخاص (١٦.٩ ألف في الرسمي مقابل ٢٣.٣ ألف في الخاص عام ٢٠١٢/٢٠١١)، إلا أن نسبة النجاح في القطاع الرسمي تصبح أعلى من نسبة النجاح في القطاع الخاص في امتحانات الشهادة الثانوية، بحيث تصبح الصورة هنا معاكسة لصورة التعليم المتوسط.

الشكل رقم (٣)

عدد المرشحين للشهادة المتوسطة

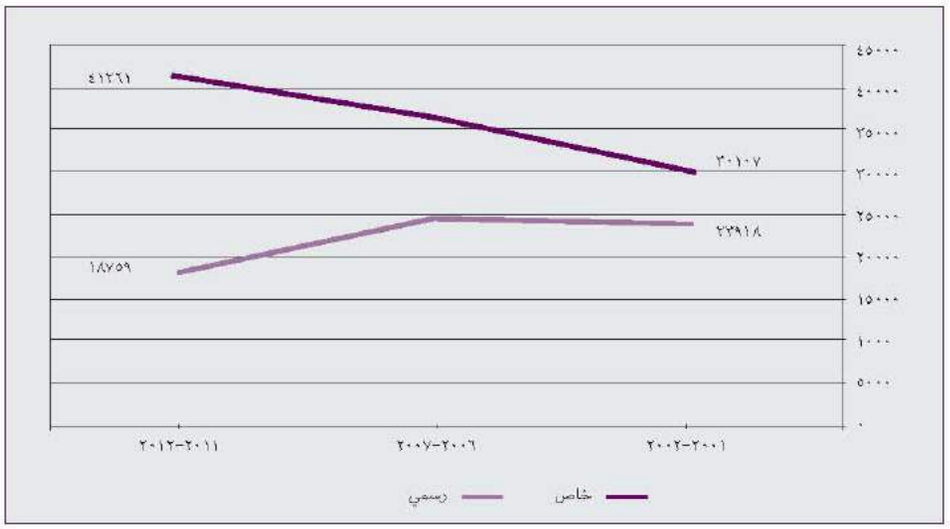

الشكل رقم (٤)

نسب النجاح في الشهادة المتوسطة والثانوية

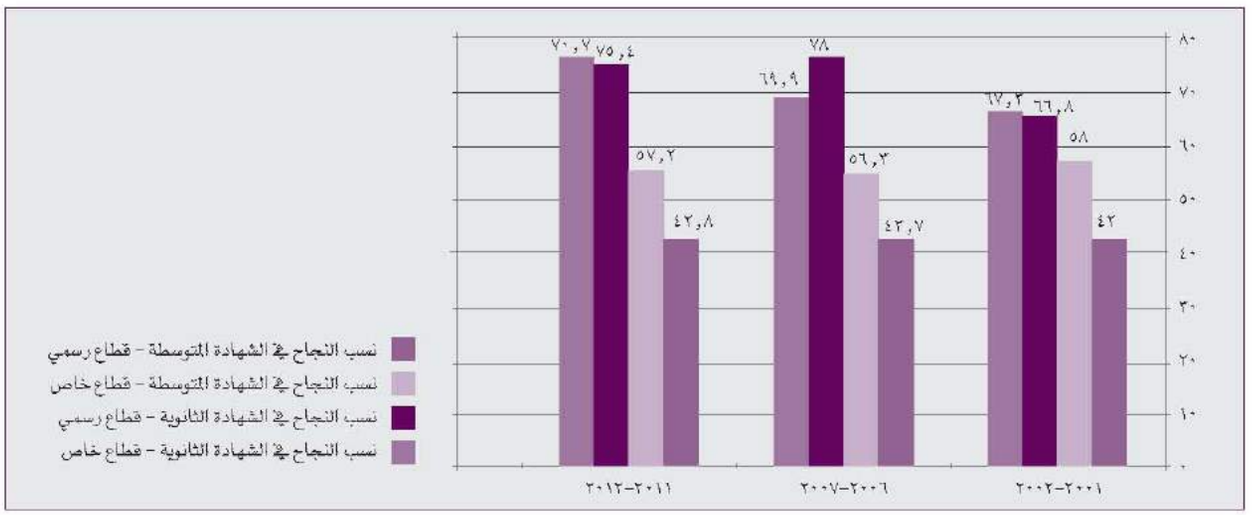

Assadissa 4 A_2013 10/17/13 12:55 PM Page 69

أداء الطلبة في المواد الدراسية

تسمح لنا معدّلات العلامات بالكشف عن نقاط الضعف في أداء طلبة القطاع الرسمي التي تفسر ما لاحظناه أعلاه من انخفاض في نسب النجاح في الشهادة المتوسطة في هذا القطاع.

تتشابه النتائج تشابهاً شديداً بين القطاعين في مواد اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية، ولو أنّ هذا التشابه مقلق. فمستوى أداء الطلبة في اللغة العربية كان ضعيفاً في القطاعين على حدّ سواء عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وهو أصبح أكثر سوءاً عام ٢٠١٢/٢٠١١. وهذا يشير إلى أنّ هناك تردياً عاماً في تعليم اللغة العربية لا فرق فيه بين قطاع وآخر. التشابه المقلق الثاني هو التشابه في معدّلات الطلبة في مادة التاريخ التي هي الأعلى بين جميع المواد، في القطاعين، وفي العامين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و٢٠١٢/٢٠١١ على حدّ سواء. مرد القلق أن مادة التاريخ هي المادة الوحيدة التي لم تصدر فيها مناهج جديدة ولا كتب جديدة. هي مادة مهملة في معظم المدارس وتعلّم عموماً في الصف التاسع فقط. هذا التشابه الثاني يشير إلى أن الامتحانات نفسها تجري بصورة توفر للطلبة علامات دعم أكثر مما تمتحن أداءً معيناً.

الفرق بين القطاعين نجده في مواد اللغة الأجنبية والعلوم والرياضيات، وهذا الفرق ظل مستقراً خلال السنوات العشر الماضية.

احتلّ لبنان المرتبة ٣١ على ٤٥ دولة وكان معدّل العلامات التي حصل عليها طلابه في الرياضيات ٤٣٣ فقط، أي دون المعدّل الدولي (٥٠٠)، وذلك في عام ٢٠٠٣

في اللغة الأجنبية يُلاحَظ أنّ معدّلات العلامات في القطاعين هي دون معدّل النجاح، مع فارق لا يقلّ عن ١٢ نقطة مئوية لصالح القطاع الخاص.

في الرياضيات تتراوح علامات طلبة القطاع الرسمي بين معدّل النجاح (٥٠٪) وما دونه، بينما ترتفع علامات طلبة القطاع الخاص فوق معدّل النجاح الى ما بين ١٠ و١٥ نقطة مئويّة وهو فرق لا يقلّ أهمية عن الفرق الملحوظ في اللغة الأجنبية.

والفرق كبير أيضاً بين القطاعين في مواد العلوم الثلاث (كيمياء، فيزياء، علوم الحياة)، علماً بان علامات طلبة القطاع الرسمي في العلوم، بخلاف الرياضيات، هي دائماً دون معدّل النجاح، بصورة تشبه اللغة الأجنبية. ولعل الأمرين مرتبطان، أي أنّ انخفاض علامات طلبة القطاع الرسمي في العلوم مرتبط بتدني علاماتهم في اللغة الأجنبية، باعتبار أن صوغ الأجوبة في العلوم التي تدرّس باللغة الأجنبية تحتاج إلى بنى لغوية أكثر مما تحتاجها الأجوبة على أسئلة الرياضيات.

Assadissa 4 A_2013 10/17/13 12:55 PM Page 70

الشكل رقم (٥)

نسب النجاح في الشهادة المتوسطة والثانوية

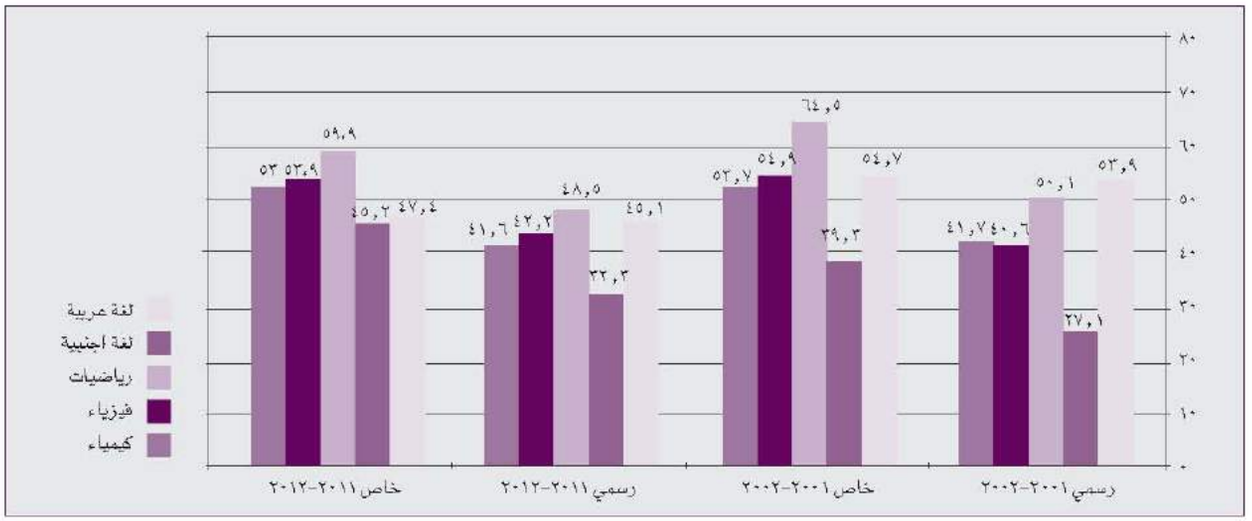

أداء الطلبة في الاختبارات الدولية في العلوم والرياضيات

انخفاض أداء طلبة القطاع الرسمي في العلوم والرياضيات واللغة الأجنبية يؤدي، إذا ما جمع طلاّب القطاعين معاً، إلى انخفاض عام في معدّلات هذه المواد مقارنةً بالإنسانيات. كما أن الفرق بين العلوم والرياضيات يؤدي، إذا ما جُمع طلاب القطاعين معاً، إلى انخفاض معدلات طلبة لبنان في هذه المرحلة (المتوسطة) في العلوم مقارنة بالرياضيات. وهذا ما ظهر بالضبط في نتائج الاختبارات الدولية المسمّاة تيمس (TIMSS)[٢]، التي أجريت في لبنان على طلبة الصف الثامن (أي في المرحلة المتوسطة) خلال الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١١.

لقد احتلّ لبنان المرتبة ٣١ على ٤٥ دولة وكان معدّل العلامات التي حصل عليها طلابه في الرياضيات ٤٣٣ فقط، أي دون المعدّل الدولي (٥٠٠)، وذلك في عام ٢٠٠٣. وظلّت معدّلاته دون المعدّل الدولي بكثير خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠١١. أمّا في العلوم فكان وضع لبنان أسوأ. فقد احتلّ المرتبة ٤١ (على ٤٥) عام ٢٠٠٣ وظلّ في المراتب الدنيا حتى بين الدول العربية عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١.

التقارير الدولية التي صدرت وبينت موقع لبنان في العلوم والرياضيات لم تثر نقاشات عامة ولم تكن يوماً مدار مساءلة. ولم تشكل هي ونتائج الشهادة المتوسطة ولو ٥٪ من الضجة التي تحدثها مثلاً إجراء مباراة لتعيين المعلمين المتعاقدين، الذين سيعلّمون طلبة المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ويوصلونهم الى النتائج المذكورة.

(١) Trends in International Mathematics and Sciences Studies

الجدول رقم (١)

توزيع نتائج تحصيل طلبة الصف الثامن في الدول العربية
في اختبارات الTIMSS لمادة الرياضيات

TIMSS ٢٠٠٣			TIMSS ٢٠٠٧			TIMSS ٢٠١١		
البلد	المعدل	المرتبة	البلد	المعدل	المرتبة	البلد	المعدل	المرتبة
لبنان	**٤٣٣**	**٣١**	**لبنان**	**٤٤٩**	**٢٨**	الإمارات	٤٥٦	٢٣
الأردن	٤٢٤	٣٢	الأردن	٤٢٧	٣١	**لبنان**	**٤٤٩**	**٢٥**
تونس	٤١٠	٣٥	الأردن	٤٢٠	٣٢	تونس	٤٢٥	٣٠
مصر	٤٠٦	٣٦	البحرين	٣٩٨	٣٥	قطر	٤١٠	٣٣
البحرين	٤٠١	٣٧	سوريا	٣٩٥	٣٧	البحرين	٤٠٩	٣٤
فلسطين	٣٩٠	٣٨	مصر	٣٩١	٣٨	الأردن	٤٠٦	٣٥
المغرب	٣٨٧	٤٠	الجزائر	٣٨٧	٣٩	فلسطين	٤٠٤	٣٦
السعودية	٣٣٢	٤٣	المغرب	٣٨١	٤٠	السعودية	٣٩٤	٣٧
			عمان	٣٧٢	٤٢	سوريا[١]	٣٨٠	٣٩
			فلسطين	٣٦٧	٤٣	المغرب	٣٧١	٤٠
			الكويت	٣٥٤	٤٥	عمان[١]	٣٦٦	٤١
			السعودية	٣٢٩	٤٧			
			قطر	٣٠٧	٤٩			
المعدل الدولي	٥٠٠			٥٠٠			٥٠٠	
عدد الدول		٤٥			٤٩			٤٢

خلاصة

لقد تضمّنت خطة تطوير التعليم العام ٢٠١٠-٢٠١٥ التي وضعتها وزارة التربية والتعليم العالي في عام ٢٠١٠ بنداً خاصاً بتحسين نوعية التعليم في لبنان، واشتمل هذا البند على ضرورة توفير هيئة تعليمية معدة مهنياً بشكل جيد في التعليم الأساسي والثانوي. هذه الخطة أقرّتها الوزارة كتنفيذ للاستراتجية الوطنية للتربية والتعليم التي أقرتها الحكومة في العام نفسه. وها نحن اليوم نجد أنه من الناحية العملية استمر العمل بالسياسة التي كانت سائدة منذ عشر سنوات والقائمة على تسييس مهنة التعليم وليس رفع كفاءتها.

"لا بدّ من تكافؤ فرص التعيين على أساس الكفاءة التربوية الجامعية فقط، وضع نظم جديدة لصلاحيات مديري المدارس بما يعزز التنافس على أساس الكفاءة والإنجاز"

لا بدّ من الالتزام بمضمون الاستراتيجية ثم الخطة، والعمل على أمرين متوازيين: ١) اصدار تشريع جديد حول شروط تعيين الهيئة التعليمية، تقوم على تكافؤ فرص التعيين على أساس الكفاءة التربوية الجامعية فقط، ٢) وضع نظم جديدة لصلاحيات مديري المدارس الرسمية وشروط اختيارهم، بما يعزز التنافس على أساس الكفاءة والإنجاز.